دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

The role of the banking sector in financing small and medium enterprises in developing countries

ساره محمد صابر رشوان

باحثة ماجستير – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

حسني مهران

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة بنها

احمد صبري ابوزيد

أستاذ الاقتصاد – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

ملخص

تناول البحث دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حيث انها اصبحت محط انظار لصانعي القرار حول العالم نظرا لاهميتها الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادات دول العالم سواء المتقدمة او النامية، ويتمثل دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم التمويل المباشر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، او التمويل الغير مباشر من خلال تمويل المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقوم بدورها في تقديم التمويل لها الذي يشمل الدعم المادي او الفني والاستشاري، كما سلط الضوء علي اهم التحديات التي تقف عائقا امام نموها، واعتمدت الدراسة علي استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي لوصف دور القطاع المصرفي في التمويل وكذلك تحليل اهم المشاكل التي تواجه اصحاب تلك المشروعات ومحاولة ايجاد حلول بديلة لها.

وقد خلصت الدراسة الي اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير فرص عمل جديدة، وانخفاض معدل البطالة، وزيادة مستوي الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الصادرات محل الواردات.

الكلمات الافتتاحية: القطاع المصرفي، التمويل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

The role of the banking sector in financing small and medium-sized enterprises in developing countries has become a focus of attention for decision-makers around the world, given their economic and social importance to the economies of both developed and developing countries. The role of the banking sector in financing small and medium-sized enterprises is to provide direct financing to small and medium-sized enterprises and to finance non-banking financial institutions that provide financing to SMEs.

The study concluded the importance of small and medium-sized enterprises (SMEs) in increasing GDP, creating new jobs, reducing unemployment, increasing per capita income levels and contributing to import-led exports.

Keywords: Banking Sector, Finance, Small and Medium-sized Enterprises.

مقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي مستوي العالم فانها لا تقدم فرصاً للتوظف فقط بل إنها تعتبر الدافع الرئيسي لمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي، ولذلك فانها تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث انها تعتمد بشكل كبير علي الخامات المحلية ولديها قدرة كبيرة علي الانتشار الجغرافي.

وأصبح الاهتمام بنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعي اليها جميع الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر والبطالة وكذلك الحاجة الشديدة لاهمية وجود قطاع قوي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون قادرا على مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لها بكافة انواعه، ومواجهة التحديات التي تواجهه واقتراح الحلول المناسبة.

وسوف يتم تقسيم الدراسة الي ثلاثة محاور:

المحور الاول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها واهميتها.

المحور الثاني: اهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

المحور الثالث: دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الاثر الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها اهم الدعائم الأساسية لاقتصاديات الدول النامية وتأثيرها علي بعض المتغيرات الاقتصادية كزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدل البطالة وزيادة نسبة التشغيل، وتهدف الدراسة الي تناول محور رئيسي وهو دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

اشكالية البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة حول كيفية قيام المؤسسات البنكية بالاستفادة من شبكة علاقتها لتدعيم مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير التمويل اللازم لهذا القطاع، ومواجهة التحديات التي تحد من نمو القطاع والعمل على خلق قيمة مضافة لكافة الأطراف بالإضافة الي تحفيز قدرتها على تحقيق الربح من تلك المشروعات. وتحاول الدراسة الإجابة علي بعض التساؤلات أهمها:

١. ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المستوي الدولي؟

٢. ما هي اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي في الدول النامية؟

٣. ما هي المعوقات التي تحد من الدور التمويلي للقطاع المصرفي الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية؟

٤. الي اي مدي يساهم القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنتجات البنكية التي يوفرها؟

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي **المنهج الوصفي التحليلي** لدراسة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمعوقات التي تواجهها.

الدراسات السابقة:

١. محمد عبدالعال ، "**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الاوراق المالية ودراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

– تناولت الرسالة مدي مساهمة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها علي النمو في ظل التحديات التي تعوق نموها، وتوصلت الدراسة الي محدودية دور بورصة النيل في دعم ونمو هذه المشروعات ويرجع ذلك الي عدة عوامل يرجع بعضها الي الشركات ذاتها كغياب الوعي بوجود هذه الأسواق والامتناع عن الانضمام اليها، وترتبط بعض العوامل الاخري بطبيعة السوق وعدم امتلاكها عوامل جذب قوية مقارنة بالمؤسسات المصرفية.

٢. شيماء الزلاط، "**قياس مدي كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية علي مصر في الفترة من ١٩٩١-٢٠١٠)**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

– تناولت الدراسة قياس مدي كفاءة التمويل الدولي المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، كما توصلت الدراسة الي ان هناك اختلاف واضح بين تعريف هذه المشروعات بين الدول المختلفة وبين المنظمات الدولية، وأن دعم ومساعدة المانحيين الدوليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ياتي في اطار برامج دعم القطاع الخاص في الدول النامية وذلك في اطار سياسة تخفيف الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في تلك الدول.

٣. رنا مكرم، "**دور البنوك الاسلامية في تمويل ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

- تناولت الدراسة تحليلا لدور البنوك الاسلامية في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع دراسة حالة البنوك الاسلامية في مصر، كما توصلت الدراسة الي وجود فجوة تمويلية في الدول النامية ومنها مصر ووفقا للدراسة نجد ان هناك عدد كبير من المنشآت في هذه الدول لا تتعامل مع القطاع المصرفي الرسمي بسبب عدم وجود منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٤. فادي فحجان، "**دور المؤسسات الغير مصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر**"، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٧.

- تناولت الدراسة تحليل لدور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، وقد توصلت الدراسة إلي ان استخدام البنوك كجهات وسيطة بين المؤسسات الغير مصرفية والمشروعات الصغيرة ينفي الغرض من المشروع ويجعل البنك يتعامل مع المقترض علي انه احد رجال الاعمال وليس لتحقيق التنمية.

المحور الاول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وأهميتها

تتعدد مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد المعايير الدولية المستخدمة في تصنيفها، فتعتبر كلمة المشروعات «الصغيرة» و«المتوسطة» مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخري وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات عوامل الانتاج، ونوعية الصناعات التقليدية القائمة، والكثافة السكانية، ومدي توفر القوي العاملة الحرفية ودرجة تأهلها، والمستوي العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها ومرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت اليه، وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن

معهد ولاية جورجيا بان هناك أكثر من ٥٥ تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ٧٥ دولة علي مستوي العالم. [١]

اولا: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المستوي العالمي:

أ. البنـــك الدولـــي:

يعرف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باستخدام ٣ معايير أساسية هما عدد العمالة وحجم الأصول الثابتة للمشروع وحجم المبيعات السنوية حيث تعرف: [٢]

١. **المشروعات المتناهية الصغر:** بانها المشروعات التي يعمل بها عدد من العمال لا يزيد عن 10عمال ولا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة للمشروع ١٠٠ ألف دولار ولا يتجاوز إجمالي المبيعات السنوية ١٠٠ ألف دولار.

٢. **المشروعات الصغيرة:** هي المشروعات التي يعمل بها من ١١:50 عامل ولا تتجاوز قيمة أصولها الثابتة عن ٣ مليون دولار ولا يتجاوز إجمالي المبيعات السنوية عن مليون دولار.

٣. **المشروعات المتوسطة:** هي تلك المشروعات التي يعمل بها من 51:300 عامل ولا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة عن ١٥ مليون دولار ولا يتجاوز إجمالي المبيعات السنوية ٣ مليون دولار.

ب. *الاتحـاد الاوروبـي:* يستخدم الاتحاد الاوروبي معياريين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هما عدد العمالة والايراد السنوي او اجمالي الاصول حيث يعرف: [٣]

١. **المشروعات متناهية الصغر:** هي تلك المشروعات التي تضم اقل من ١٠ عمال.

٢. **المشروعات الصغيرة:** هي تلك المشروعات التي تضم اقل من ٥٠ عامل وتبلغ ايراداتها اقل من ٧ ملايين يورو او يكون اجمالي اصولها اقل من ٥ ملايين يورو.

٣. **المشروعات المتوسطة:** هي تلك التي تضم من ٥٠ الي ٢٤٩ عامل ويبلغ ايراداتها اقل من ٤٠ مليون يورو او يبلغ حجم اصولها اقل من ٢٧ مليون يورو.

ج. ***منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):*** تعرف منظمة اليونيدو المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بجميع مسئولياتها بأبعادها طويلة الاجل وقصيرة الاجل، ويتراوح بها عدد العاملين ما بين (١٥-٥٠) عامل.[٤]

ح. ***منظمة العمل الدولية:*** عرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانها تلك المشروعات التي توظف اقل من ٥٠ عامل في الدول النامية واقل من ٥٠٠ عامل في الدول المتقدمة.

خ. ***منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):*** حيث اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريفها للمشروعات الصغيرة علي معيار عدد العمال وعرفتها بانها تلك المشروعات التي يتراوح بها عدد العاملين من ٢٠:٩٩ عامل.

وعلي الرغم من اختلاف التعريف من منظمة لاخري، فان تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يختلف ايضا من دولة لاخري حسب النظام السياسي والاقتصادي السائد وطبيعة الانشطة الاقتصادية القائمة، كما هو موضح بالجدول الاتي:

جدول (١-١) تعريف المشروعات وفقا لحجم العمالة في بعض الدول المختلفة

البلد	المشروعات متناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة	المشروعات الكبيرة
دول الاتحاد الأوروبي	١-٩	١٠-٤٩	٥٠-٢٤٩	٢٥٠+
كندا	٠-٩	١٠-٤٩	٥٠-٤٩٩	٥٠٠+
تركيا	١-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٢٤٩	٢٥٠+
امريكا	١-٩	١٠-٩٩	١٠٠-٤٩٩	٥٠٠+
الجزائر	١-٩	١٠-٤٩	٥٠-٢٥٠	٢٥١+
السعودية	-------	١-٢٠	٢١-١٠٠	١٠١+

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	-------	١-٢٩	٣٠-٥٩	٦٠+

ثانيا: المعايير الدولية المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك سمة مشتركة بين مجموعة من المعايير الأساسية المتفق عليها والتي يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءا عليها وتنقسم هذه المعايير الي نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية.

١. **المعايير الكمية:** هي المعايير التي يمكن ان تقاس أو تعد وتركز علي حجم المشروع، ومن اهم المعايير الكمية معيار عدد العمالة، ومعيار حجم راس المال، ومعيار حجم المبيعات السنوية للمشروع، وقد يكون المعيار الكمي المحدد لنوع المشروع يعتمد على اساس واحد كعدد العمال او حجم راس المال وهذا ما يطلق عليه معيار احادي، وقد يكون

Source: Gentrit Bershia and Justina Shiroka, Defining Small and Medium Enterprises , A critical Review, Academic Journal of Business, University of Prishtina, March 2015, P.23.

ثنائيا عندما يتم جمع معيارين معا كعدد العمال وحجم راس المال المستثمر، وقد يكون مركبا عندما يتم جمع أكثر من معيارين لتحديد نوع المشروع كعدد العمال وحجم راس المال المستثمر وحجم المبيعات السنوية.

٢. **المعايير النوعية:** وهي المعايير التي تعتمد علي الخصائص النوعية للمشروع من حيث حجمه في السوق وشكل ادارته وملكيته وتنظيمه وتلك المعايير تصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروع، ومن اهم المعايير النوعية معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة والمعيار القانوني وكذلك معيار التنظيم (نمط الادارة والملكية).

ثالثا: اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في الدول النامية:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب نسبته من ٩٠٪ من اجمالي المشروعات في العالم ويمثل انتاج هذه المشروعات حوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي العالمي وتوظف

حوالي (٥٠ –٦٠%) من نسبة التوظيف العالمية، [٥] وتظهر اهمية المشروعات الصغيرة من خلال التأثير علي بعض المتغيرات الاقتصادية اهمها:

١. **المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:** حيث تشير بعض الاحصائيات الي ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي العالمي وتساهم بنسبة ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية فتتراوح النسبة بين ٩٩٪ في لبنان و٧٣٪ في تونس و٤٩٪ في الامارات العربية المتحدة و٣٥٪ في البحرين و٤٠٪ في الاردن.

٢. **المساهمة في دعم الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجاري:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من اللجوء للاستيراد حيث تعمل المشروعات علي تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها او من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة للمشروعات الكبيرة كي تستخدمها في تصنيع المنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية، او من خلال منافسة المشروعات الكبيرة في انتاج السلع النهائية للسوق المحلي مما يضطرها للتصدير هربا من المنافسة الداخلية. [٦]

٣. **ميزة التحول من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي:** يعرف القطاع غير الرسمي بأنه تلك الفئة من الصناع أو التجار الذين يمارسون نشاطهم دون الالتزام بأية أعباء تجاه الدولة سواء تأمينية أو ضريبية، ويتصف هذا القطاع بغياب المنشاة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها سواء التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية، وتشير تقديرات دولية إلي أن نسبة المنشات التي تندرج تحت مظلة القطاع غير الرسمي في الدول النامية تتراوح بين ٣٠–٧٠٪، وعلي ذلك فان تمويل القطاع المصرفي لهذه الشريحة يساعد تلك المشروعات في الاندماج في الاقتصاد الرسمي، ويتضح ان من اهم مزايا هذا التحول انه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة ويوفر مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال. [٧]

٤. **المساهمة في توفير فرص العمل والحد من البطالة:** تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأغلبية العظمي من المشروعات التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة حيث تساهم هذه المشروعات في نسبة التشغيل في القطاع الصناعي في دول شرق أسيا والمحيط الهادي والهند بنسبة تصل إلي ٨٠٪ و٤١٪ في دول أمريكا اللاتينية و ٦٦٪ في البرازيل و٧٣٪ في الصين و٧١٪ في كوريا الجنوبية و ٣٣٪ في الدول العربية وذلك في عام ٢٠٠٨. [٨]

٥. **تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي:** حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتدعيم دور المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال بعض الانشطة الاقتصادية التي تتطلب عمالة نسائية كالحياكة والتطريز وبعض الانشطة التي يستطعن ممارستهن من داخل بيوتهن، مما يساعد على استغلال طاقتهن، وزيادة دخولهن ورفع مستوي معيشتهن، ومن ثم يتحقق الاستغلال الامثل للقوي العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. [٩]

٦. **المساهمة في تحقيق التوازن الاقليمي للتنمية:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الاقليمي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يساعد نمو هذه المشروعات في الانتشار الجغرافي للنشاط الاقتصادي لما تتحلي به هذه المشروعات من قدرة كبيرة علي الانتشار الجغرافي والقدرة علي التكيف مع كافة المتغيرات المستحدثة من تغيير اساليب الانتاج وطرق التسويق ومواجهة احتياجات السوق ورغبات المستهلكين بعكس المشروعات الكبيرة التي تميل الي التركز في المدن والمناطق الصناعية.

المحور الثاني

اهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية العديد من المشكلات التي تعوقها في مسيرتها نحو النمو والتوسع في مختلف نشاطاتها الاقتصادية، وتنقسم هذه المعوقات الي نوعين هما:

اولا المعوقات التمويلية:

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد في نشاطها على مواردها الذاتية، أو على القروض العائلية، وذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب توفر الضّمانات اللازمة فضلا عن ضرورة وجود دراسة جدوى للمشروع والتي نادرا ما تكون متوفرة، وقد أثبتت بعض الدارسات التي أعدها البنك الدولي أن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من ١٪ من احتياجاتها فانها تفضل تمويل المشروعات الكبيرة الأكثر ربحية والتي تتسم بالسمعة الجيدة وجدارة الملاءة المالية، وذلك لضمان استيفاء شروط الاقتراض وتقديم الضمانات الكافية.

ويتراوح قيمة التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية بين ٤-٨٪ وهو ما يعد محدودا مقارنة مع دول شرق اسيا والمحيط الهادي والتي تصل نسبة تمويل المشروعات الي الناتج المحلي الاجمالي فيها الي ١٥٪، وهناك مايقرب من ٥٩-٩٨٪ من مجموع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأفريقية تستخدم مصادرها الخاصة لتمويل أنشطتها ويرجع ذلك إلي عدم رغبة البنوك بتمويل هذه المشروعات علي الرغم من ان نسبة تعثرها لا تتعدي ١٪ فقط وذلك لعدة اسباب منها:

١. **التكلفة المرتفعة لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تتحمل البنوك تكلفة عالية عند منح قروض المشروعات نظرا لارتفاع تكلفة التقييم والدراسة الائتمانية والاستعلام الائتماني وغيرها من المصاريف الادارية مقارنة بالمبالغ الصغيرة للقروض الممنوحة التي لاتتناسب مع حجم التكاليف الثابتة اللي تتحملها البنوك، وقد أقر بحث جديد أجرته مؤسسة ماكينزي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ان ٧٠٪ من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في هذه الدول لا تستخدم أي تمويل خارجي من المؤسسات المالية الرسمية، وأن ١٥٪ اخري تعاني من نقص التمويل من المصادر الرسمية. [١٠]

شكل (1–1) النسبة المئوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ان الحصول علي التمويل عقبة رئيسية في بعض الدول النامية

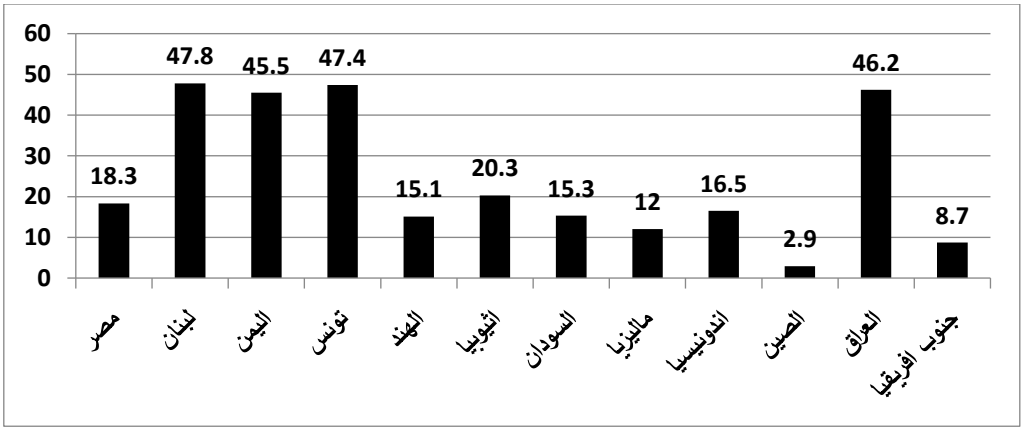

Source: World Bank Enterprise Surveys, 2020

****ملحوظة: تم حساب هذا المؤشر باستخدام بيانات من الشركات الصناعية فقط.**

ومن الشكل السابق يتضح ان نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة –العاملة في مجال الصناعة– التي تقر ان الحصول علي التمويل يعد عقبة رئيسية امام نموها تصل عند اقصي قيمة لها في كل من لبنان واليمن وتونس والعراق ٤٥.٥–٤٧.٨٪،

بينما تصل عند ادني قيمة لها في الصين حيث تبلغ حوالي ٢.٩٪، و ١٨.٣٪ في مصر، و١٥.١٪ في الهند، و ١٢٪ في ماليزيا.

٢. **الافتقار الي السجلات المالية المنتظمة كالميزانيات السنوية والسجل التجاري والبطاقة الضريبية:** يتهرب بعض اصحاب المشروعات حديثة النشأة من استخراج المستندات الرسمية اللازمة لتسجيل المشروع وذلك لأسباب التهرب الضريبي نتيجة ارتفاع اجمالي الضرائب التي تحصل عليها الحكومات من الارباح التجارية التي تحققها تلك المشروعات، ووفقا لبيانات البنك الدولي يتضح ارتفاع نسبة ضريبة الارباح من الارباح التجارية حيث وصلت الي ٢٣٪ في سوريا، ٢١.٦٪ في الهند، ٢١.١٪ في المغرب، ١٨.١٪ في اندونيسيا، ١٧.٧٧٪ في شريحة الدول منخفضة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي، ١٥.٠٤٪ في دول منظمة OECD، و١٢.٦٩٪ في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. [١١]

٣. **محدودية الخبرة المصرفية والقدرات التنظيمية والادارية والفنية والتسويقية:** حيث ان معظم القائمين علي المشروعات الصغيرة ذو خبرة مصرفية محدودة، كما ان ضعف المهارات الادارية والفنية والتنظيمية قد يؤدي الي زيادة احتمالية تعثر العميل عن الوفاء بسداد ديونه.

٤. **عدم ملائمة اجال القروض التي يرغب اصحاب المشروعات في الحصول عليها لاغراض الانشاء** –والتي غالبا ما تكون متوسطة وطويلة الاجل– مع القروض التي تفضل البنوك منحها وهي القروض قصيرة الاجل.

٥. **اتباع البنوك لنظام (تخصيص الائتمان):** حيث كانت البنوك الي وقت قريب تتبع نظام تخصيص الائتمان الذي يميل الي تمويل المنشات الكبري التابعة للقطاع العام دون غيرها.

ثانيا: المعوقات غير التمويلية:

وهي المعوقات التي تواجه المنشأت ولا تكون مرتبطة بعمليات التمويل وتشمل هذه المعوقات: (المعوقات التسويقية، والمعوقات الفنية، والمعوقات الادارية والمؤسسية).

١. **المعوقات التسويقية:** تشكل عملية التسويق أحد أهم مراحل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر المشاكل التسويقية من اهم المشاكل التي تواجه تلك المشروعات حيث انها غالبا ما تفتقر الي وجود بحوث في مجالات التسويق ونقص المعلومات الملائمة فيما يخص المنافسين، والموردين، والوسائل التكنولوجية الحديثة، وأسواق التصدير ، وتتمثل تلك المعوقات في محدودية قنوات التسويق للمنتجات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات التسويقية مما يجعلها غير قادرة علي المنافسة المحلية او العالمية وكذلك عدم وجود شركات تسويقية متخصصة ذات قدرات تنافسية عالية في مجال التجارة الداخلية او الخارجية.

٢. **المعوقات الفنية:** والتي تتمثل في القصور في إعداد العمالة الفنية المدربة نتيجة نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي، وضعف القدرات والمهارات الفنية لدي أصحاب المشروعات الصغيرة حيث تفتقر بعض المشروعات الي استخدام المهارات الأساسية في المحاسبة والإدارة والخدمات القانونية والاستشارية، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج نظرا لضألة الإمكانيات المالية وزيادة التعريفة الجمركية المفروضة علي مواد الخام المستوردة.

٣. **المعوقات الإدارية والمؤسسية:** والتي تتمثل في صعوبة الإنشاء والتسجيل والترخيص للمشروعات الصغيرة الناشئة نتيجة تعقيد بعض الإجراءات داخل الهيئات الحكومية، ووجود صعوبات في الدخول إلى الأسواق بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على ضوء متطلبات وتكاليف ترخيص وتسجيل الأعمال إضافة إلى التكاليف الادارية الأخرى، وتعدد جهات الاشراف علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم

وجود نظام مؤسسي مثل وجود نقابة او اتحاد يجمع أصحاب المشروعات الصغيرة لتستطيع التأثير في قراراتها ومصالحها. [١٢]

المحور الثالث

دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

يعد القطاع المصرفي بمثابة العمود الفقري لاقتصادات الدول النامية وهو الامر الذي يتطلب ان يكون هذا القطاع على درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية لضمان مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي بتلك الدول. لذا أصبح تقييم اداء القطاع المصرفي والتحقق من مدى كفاءته قضية استراتيجية من اجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية.

ويتراوح دور القطاع المصرفي واضحا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات او الاستثمار فيها او انشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، وقد ادركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولذلك عملت على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسهولة وصول التمويل لها عن طريق معالجة الحواجز القانونية والتنظيمية أو بناء البنية الاساسية الائتمانية للتغلب على التحديات الحالية المتمثلة في ارتفاع مخاطر الائتمان وتكلفة الخدمة المقدمة لها.

وقد أخذت الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات اشكالا عديدة منها القروض قصيرة الاجل التي تتفق مع طبيعة نشاط ودخل هذه المشروعات، والتسهيلات الائتمانية للسحب علي المكشوف التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة، وتمويل شراء الاصول بما يتضمنه من رهونات تجارية.

وقد أقرت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أن حوالي ٧٠٪ من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط، حيث تقدر الفجوة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو ٥.٢ تريليون دولار أمريكي حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو ٩.٨ تريليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية ٧.٣ تريليون دولار (أي أن الفجوة الحالية تمثل ١.٤ ضعف مستويات التمويل الحالي)، فيما ترتفع الفجوة إلى نحو ١.٨ تريليون دولار إذا ما تم الاخذ في الاعتبار احتياجات التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية. [١٣]

وتعتمد المنهجية المستخدمة لحساب فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقدير "**الطلب المحتمل**" للتمويل من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة، ومن ثم مقارنته بالعرض الحالي للتمويل من القطاع المصرفي، وتعبر فكرة الطلب المحتمل عن مقدار التمويل الذي ستحتاجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كماهو موضح بالمعادلة الاتية، والذي سوف تكون المؤسسات المالية قادرة على توفيره إذا عملت في بيئة مؤسسية وتنظيمية واقتصادية مهيئة كليا.

MSME finance gap = Potential demand – Existing supply

ويوضح شكل (١-٢) نسبة المنشأت الي تلجأ الي البنوك لتمويل استثماراتها الي اجمالي المنشأت في بعض الدول في الفترة من (٢٠١٣-٢٠٢٠) حسب البيانات المتاحة لكل دولة وذلك وفقا لاستقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الاعمال.

شكل (١-٢) نسبة المنشأت التي تلجأ للتمويل من البنوك الي اجمالي عدد المنشأت في بعض الدول النامية في الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠)

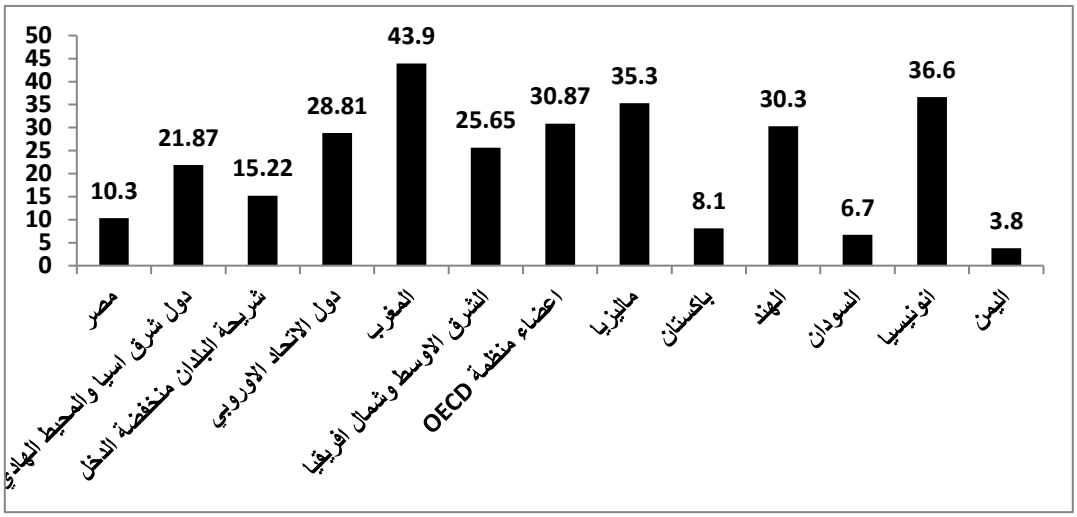

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، استقصاءات البنك الدولي المعنية بمنشأت الاعمال، ٢٠٢١

ويتضح من الشكل السابق تضاؤل حجم المشروعات التي تعتبر البنوك مصدرا اساسيا لتمويلها، حيث وصلت النسبة في مصر الي ١٠.٣٪، و٢١.٨٧٪ في دول شرق اسيا والمحيط الهادي، و ١٥.٢٢٪ في شريحة البلدان منخفضة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولي، و٣٠.٨٧٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، و ٣٠.٣٪ في الهند، و٣٥.٣٪ في ماليزيا، ووصلت الي اعلي قيمة لها في المغرب حيث وصلت نسبة المنشات التي تلجأ للبنوك لتمويلها الي ٤٣.٩٪ من اجمالي المنشأت.

كما يوضح شكل (١-٣) حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي اجمالي القروض المصرفية والتي بلغت حوالي 6% في مصر، و١٠٪ في الاردن، وتونس ١٥٪، والمغرب ٢٤٪، واليمن ٢٠٪، وتعتبر هذه النسب ضئيلة مقارنة مع الدول المتقدمة مما يوضح ان السياسة الائتمانية التي تتبعها البنوك في تمويلها للمشروعات تميل الي تمويل المشروعات الكبيرة ذات الملاءة المالية العالية والاقدر علي توفير الضمانات اللازمة مما يعزز وجود ظاهرة الوسط المفقود Missing Middle وهي اتجاه المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الكبيرة والمتناهية الصغر تاركة الجزء الاوسط وهي "المشروعات

الصغيرة والمتوسطة" نظرا لضعف العائد منها مقارنة بالتكلفة وكذلك عدم توافر الضمانات الكافية. [١٤]

كل (١-٣) نسبة اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي القروض المصرفية في منطقة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا

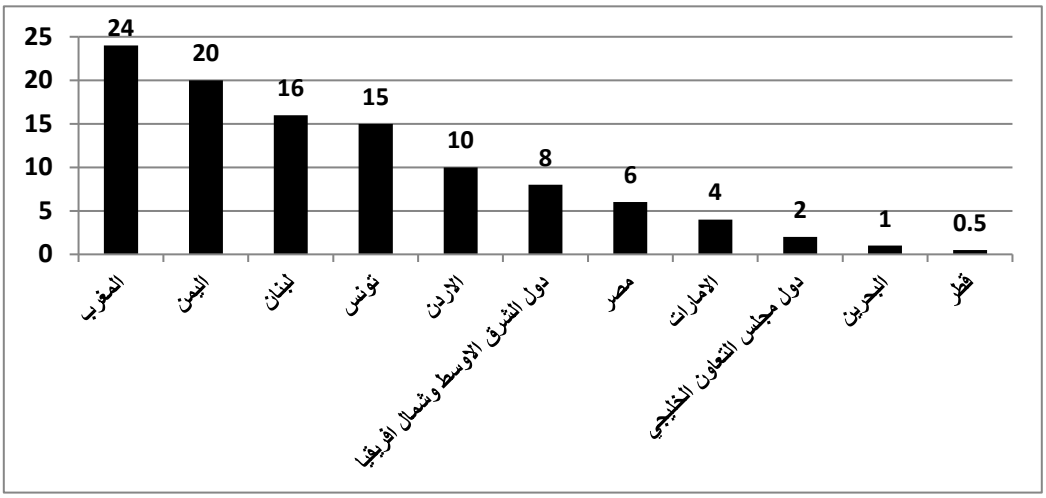

Source: Union of Arab Banks/World Bank Financial Flagship Report 2011.

ويتسم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالافتقار إلى بيئة مواتية حيث ان اللوائح التنظيمية والتشريعية في هذه المنطقتان غير منظمة، والبنية التحتية المالية غير مؤهلة، والمهارات الادارية لدي اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى مزيد من التطور. كما أن البنوك والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير مجهزة لتقديم منتجات مصرفية مستدامة ومربحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعد تلك المنطقتين متأخرتان عن معظم المناطق الأخرى من حيث سهولة حصول هذه المشروعات على التمويل.

ومن ناحية أخرى، فان نمط الإنفاق في العديد من الدول النامية يؤثر على ثقافة الادخار باعتبارها ركيزة أساسية لتحفيز مصادر التمويل المحلية، وبالتالي يؤثرذلك سلبا على موارد التمويل الداخلي التي يمكن توجيهها لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، فإن ٧٪ فقط من إجمالي السكان البالغين يمتلكون "حسابات ادخارية" بهدف

إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل ١٤٪ للمتوسط العالمي، في حين أن ٥٪ فقط من البالغين يمتلكون "حسابات اقتراض" من المؤسسات المالية لإدارة المشروعات الخاصة بهم مقابل ١١٪ للمتوسط العالمي.

ومن الممكن أن يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية، وقد يساهم أيضا في تحقيق الاستقرار المالي. وهناك منافع محتملة كبيرة على وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطي فقد يرتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي في بعض الحالات بنسبة تصل إلى ١٪، مما يؤدي إلى توفير حوالي 16 مليون وظيفة جديدة في المنطقتين بحلول عام ٢٠٢٥.[١٥]

ووفقا لمسوح المؤسسات التي يجريها البنك الدولي فان إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تتسم بانخفاضها مقارنة بالبلدان الأخرى ذات مستويات التنمية الاقتصادية المماثلة، حيث تشير الانحرافات الكبيرة في مؤشرات الشمول المالي المشاهدة مقارنة بالقيم المتنبأ بها إلى إمكانية تحقيق المنطقة لمستويات أعلى من الشمول المالي حتى في ظل البيئة الاقتصادية الكلية السائدة، وإضافة إلى ذلك لا يزال تركز الائتمان آخذا في الارتفاع مع تراجع حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على المستوى العالمي ومستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، على حد سواء.

الاستنتاجات والتوصيات:

١. ***تطوير إطار قانوني وتنظيمي داعم:*** يعزز الإطار القانوني والتنظيمي الفعال المنافسة من خلال تجنب متطلبات الترخيص التقييدية بشكل مفرط ويسمح للبنوك الدولية والإقليمية التي لديها أدوات إقراض أفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدخول السوق، كما يمكن زيادة المنافسة بين الجهات الفاعلة في القطاع المالي من خلال إدخال منصات

تكنولوجية في المجالات الرئيسية، وتسهيل مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وتخفيض تكاليف الوصول إليها.

٢. ***تعزيز البنية التحتية المالية:*** حيث يجب ان يكون هناك اولوية كبري لإنشاء بنية تحتية مالية متينة والتي تشمل كل من (معايير التدقيق المحاسبي، سجلات ومكاتب الائتمان، الضمانات، وأنظمة التعثر)، ويجب أن يكون الهدف من ذلك هو تطوير نظام شامل لإعداد التقارير الائتمانية التي تغطي كلاً من المعلومات الائتمانية الشخصية والتجارية، كما يمكن ان تغطي ايضا المشروعات الصغيرة والمتوسطة وان تقوم بمساعدة المقرضين على إدارة مخاطر الائتمان بشكل أفضل وتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان.

٣. ***إنشاء جهة حكومية مختصة تُعنى بتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:*** تندرج تحت مظلتها برامج وخطط الدعم الفني الحكومية المتعلقة بها وتتولى تطوير هذا القطاع والتنسيق مع مختلف الجهات من أجل دعمه وتطويره.

٤. ***بناء مصدر موثق للبيانات أو منصة الكترونية خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:*** يجب أن يتضمن إطار جمع البيانات الفعال جهودًا لتوحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المستوي الوطني، وجعل عملية جمع البيانات المتعلقة بجانب العرض من قبل البنك المركزي فقط، ويجب ان يتم إجراء مسح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة البعيدة عن الخدمات المالية.

٥. ***تعزيز ريادة الأعمال النسائية وتعزيز تمويل الطاقة المستدامة:*** حيث أظهرت التجارب في مختلف الأسواق المتقدمة أن المرأة تتمتع بسجلات سداد أفضل وتحقق نسبة اعلي من عمليات البيع للمؤسسات المالية.

٦. ***تشجيع اندماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي*** بهدف تسهيل فرص حصولها على الائتمان والاستفادة من كافة سبل الدعم الحكومي من خلال تبسيط اجراءات الانشاء والتسجيل ومنحها إعفاءات من الرسوم وخفض الضرائب المفروضة عليها وسماح الحكومة للاشخاص العاملين من المنزل بالتسجيل كخطوة مهمة للتحول إلى القطاع الرسمي.

٧. ***تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية*** من خلال عدد مختلف ومتنوع من الآليات والمبادرات التي تذلل الصعاب التي تواجه هذه النوعية من المشروعات لتسويق منتجاتها وخدماتها، وتبني آليات لدمج المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة مع الشركات الكبيرة بهدف زيادة مستويات الترابط الاقتصادي.

٨. ***توفير منظومة كاملة داعمة ومُحفزة للقطاع المصرفي على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:*** وذلك بما يشمل وجود مؤسسات لضمان مخاطر الائتمان الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونظم الاستعلام الائتماني، ودراسات الجدوي والجدارة الائتمانية للمشروع وكذلك المخاطر المحتملة وسجلات للأصول المنقولة، وتطوير قوانين الإفلاس.

٩. ***تخصيص محافظ تمويلية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والعائد الاقتصادي،*** وتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع باللغة العربية:

[١] الامانة العامة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات**"، بحث مقدم الي الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ابوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص٨.

[٢] كريم محسن فكري، "**نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٣.

[٣] سليمان سعيد حسن، "**اثر المساعدات الاجنبية علي الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في مصر**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة اسيوط، ٢٠٠٨، ص ٧.

[٤] حسان خضر، "**تنمية المشاريع الصغيرة**"، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الاولي، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

[٥] عصام الدين احمد عباس، "**دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في مصر**"، بحث مقدم الي المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١.

[٦] المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع جمعية رجال اعمال الإسكندرية، ورقة بحثية بعنوان "**ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.. بين الواقع واحلام الشباب**"، ٢٠١٧، ص ٩.

[٧] البنك الدولي، "**وثيقة تقويم مشروع قرض مقترح قيمته ٣٠٠ مليون دولار امريكي مقدم لجمهورية مصر العربية بغرض تحسين امكانية الحصول علي تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**"، ٢٠١٠، ص٢.

[٨] البنك الدولي، "**التقرير السنوي**" ٢٠١٠، ص ٨.

[٩] عبدالكريم ابراهيم محمد، "**اهمية ودور القرارات المصرفية والقوانين والتشريعات الحكومية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر**"، بحث مقدم الي المؤتمر السنوي الثاني بعنوان (التشريعات المالية واثرها علي الاقتصاد القومي)، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠١٤، ص ٨.

[11] قاعدة بيانات البنك الدولي، "**مشروع ممارسة انشطة الاعمال**"، ٢٠٢١

[12] طارق اسماعيل، "**بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات**"، صندوق النقد العربي، العدد ٣٨، ٢٠١٧، ص ٣٣.

[14] رنا مكرم عبدالتواب، "**دور البنوك الاسلامية في تمويل ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – دراسة حالة البنوك الاسلامية في مصر**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص ٥٨.

[15] صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطي، "**الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطي**"، العدد ٢، ٢٠١٩، ص ٦.

المراجع باللغة الانجليزية:

[10] International Finance Corporation (IFC) (2013): "**Small and Medium Enterprise Finance: New Findings, Trends and G20 Global Partnership for Financial Inclusion Progress**", P.9

[13] World Bank, IFC, SMEs Finance Forum (2017): "**MSMEs Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets**", P.11